الأنباء
الاحد 7 اغسطس 2016

وزيرة الشؤون أكدت أهمية إنجاز قوانين «العمل الخيري» و«العمل التطوعي» و«التعاون» و«المساعدات» و«جمعيات النفع العام»

هند الصبيح لـ «الأنباء»: 5 قوانين جديدة خلال دور الانعقاد المقبل وإعادة النظر في قرار «الشراء المباشر» بما يخدم المزارع والمستهلك

بشرى شعبان ـ كريم طارق

بالأمس القريب تم تصنيف وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح من بين «أكثر الوزراء انجازا وانتاجا»، ومنذ اليوم الأول لتوليها حقيبة وزارة الشؤون التي تعد من اكثر الجهات الحكومية تشعبا، اعلنت استعدادها للعمل 20 ساعة يوميا، وحددت للقانون سقفا يعمل الجميع تحته كالمسطرة دون تمييز، وفتحت ورش عمل في جميع الجهات التي تخضع لمسؤوليتها، وركزت على تحديث وتطوير القوانين، كما شكلت اللجان لدراسة جميع القوانين المعتمدة بوزارة الشؤون والهيئات التابعة لها وهو ما شكل نهضة قانونية، وكانت من اكثر الوزراء انجازا للقوانين بوزارة الشؤون، وعلى سبيل المثال لا الحصر اعتماد قانون الأحداث وآخر للأيتام وقانون المسنين والتعاون وتعديل قانون المعاقين واعداد مشاريع قوانين العمل الخيري والتطوعي والنفع العام (الجمعيات الأهلية) وتعديل قانون التعاون وغيرها. «الأنباء» استضافت الصبيح، حيث فتحت لنا قلبها وأكدت أنه تم توقيع عقود ميكنة خدمات القوى العاملة ووزارة الشؤون وهيئة المعاقين ووزارة التخطيط، لافتة الى ان الربع الأخير من العام الحالي سيشهد نقلة نوعية على مستوى خدمات جميع الجهات.

وأشارت الصبيح خلال اللقاء الى حرص وزارة الشؤون على تطوير العمل في جميع القطاعات واستمرار العمل في التدقيق على ملفات المساعدات الاجتماعية، واعادة النظر في قرار الشراء المباشر بين الجمعيات التعاونية والمزارعين لخدمة المزارع والمستهلك، كاشفة عن جداول لتنفيذ مشاريع الخطة التنموية 2017ـ2018، مضيفة ان الانتهاء من اجراءات انتقال ادارات المعاقين للهيئة ماليا واداريا سيكون مع السنة المالية 2017. الى جانب أمور أخرى ذكرتها خلال اللقاء وفيما يلي التفاصيل:

وزيرة الشؤون هند الصبيح ومحمد الناصر يتوسطان الزملاء رئيس التحرير يوسف خالد المرزوق ونائب رئيس التحرير عدنان الراشد ومدير التحرير محمد الحسيني ورئيسة قسم المحليات عفاف مختار وبشرى شعبان وكريم طارق وحامد السيد (هاني الشمري)

44 مشروعاً جديداً في خطة 2017/ 2018 بتكلفة 401 مليون دينار

لم يسجل العام الحالي أي حالات لجمع تبرعات نقدية في المساجد وهناك أخطاء فردية من المندوبين

هذا العام كان عام الشؤون بامتياز، نتيجة إقرار العديد من القوانين الخاصة بالوزارة والتي كانت حبيسة الأدراج منذ التسعينيات، هل هناك قوانين مدرجة للعرض على مجلس الأمة في دور الانعقاد المقبل؟

● انجزنا العديد من القوانين ومازال هناك عدد من القوانين تحتاج الى تحديث وتعديل، ومنها: قانون العمل الخيري، قانون المساعدات، قانون التعاون، قانون العمل التطوعي وقانون جمعيات النفع العام، سيتم عرضهم على مجلس الأمة في دور الانعقاد المقبل.

أين أصبح قانون جمعيات النفع العام؟

● موجود ولكننا نركز على العمل الخيري، فيجب انجازه لما يحمله من ابعاد داخلية ودولية بالإضافة الى تعزيز ثقة المواطنين في ان اموال التبرعات تذهب بالفعل الى المشاريع الخيرية التي اختاروها، وللأسف هناك دخلاء على العمل الخيري لا يهابون القانون، لذا نحتاج إلى القانون الجديد، لان القانون المعمول به حاليا لا توجد به عقوبات، كما لا توجد به مسالك تستطيع الوزارة من خلالها معاقبة المخالفين، ومشروع القانون الجاري اعداده يوفر ذلك ويحدد العقوبات. كما أنه في السابق لم تكن هناك شفافية، ولكن في القانون الجديد حددنا التبرع «اون لاين» حتى نتمكن من معرفة أين تذهب أموالنا، ومعرفة نوعية المساجد والدول التي يتم التعامل معها لتوفير أكبر درجة من الشفافية، ولابد أن نعلم أن هناك بعض الناس يتبرعون لمجرد وجود أسماء وأشخاص محل ثقة، أو لأنه يعرف شخصا بعينه محل ثقة في تلك الجمعية، لكن اذا كان هؤلاء الأشخاص ليسوا أهلا لهذه الثقة فتلك هي المشكلة، من هنا فالقانون الجديد يوفر الإجراءات القانونية لمعاقبة اي شخص تخول له نفسه التلاعب بأموال المتبرعين. القانون ينظم العمل والدليل على ذلك ما حدث في رمضان، حيث انخفضت نسبة المخالفات الى نصف ما كانت عليه، كما أن الأموال زادت 100٪.

دائما ما نسمع عن جمعيات لديها مخالفات، ما الإجراءات التي يتم في هذا الشأن؟

● إغلاق الجمعيات الخيرية ليس حلا للقضاء على المخالفات، لأننا بذلك نضرب العمل الإنساني في الكويت، ولكن نحن نعمل مع تلك الجمعيات على تلافي المخالفات وتصحيح الوضع، ولاسيما ان معظمها متعلق بفتح أفرع، ونحن نشدد على إغلاقها، وألا تعاود تلك الجمعيات فتحها مرة أخرى.

كم نسبة أفرع الجمعيات الخيرية التي تم إغلاقها؟

● تقريبا 60٪ والجمعيات مستمرة في الإغلاق.

وما السبب وراء إغلاق الأفرع؟

● تلك الأفرع ليست قانونية لأنها دون ترخيص، فمن وجهة نظري ومع ما نشاهده من تكنولوجيا حديثة اليوم نحن لسنا بحاجة الى أفرع، خاصة أن هذه الأفرع تكون احيانا للتباهي بأن هذه الجمعية أو تلك لديها عدد من الأفرع وانها الأكثر انتشارا وعملا، وإذا كان الهدف هو مثلا تحفيظ القرآن فوزارة الأوقاف توفر ذلك في أكثر من 20 موقعا بالكويت غير المساجد، وإذا تحدثنا عن جمع التبرعات، ففي رمضان الماضي ثبت بالواقع زيادة المبالغ عندما منعنا التبرعات النقدية وجعلناها مقصورة على التبرع من خلال الـ «كي نت». كما أن جميع الفئات الاجتماعية والعمرية تجيد التعامل مع الـ «أون لاين» وبكل سهولة وتلك العملية تمكننا من المراقبة، أما فيما يتعلق بكبار السن فأعدادهم أقل في المجتمع وبإمكان أبنائهم أن يساعدوهم في إجراءات الدفع او التبرع عن طريق الـ «أون لاين»، فهي طريقة أسهل للوصول للمتبرع وليس المقرات.

هناك ظاهرة نراها وهي قيام بعض الشركات بالاتصال او عبر رسائل الـ «واتس آب» تطلب التبرع لطباعة القرآن الكريم؟

● قمنا بضبط أربع شركات في رمضان، وعلى المواطنين والمقيمين أن يبلغونا بتلك الشركات، ولدينا «كوول سنتر» للإبلاغ عن تلك الحالات، كما أننا نتخذ الإجراءات اللازمة ضد تلك الشركات من خلال تحويلها إلى التجارة والداخلية.

ماذا عن جمع التبرعات في المساجد؟

● لم تسجل هذا العام حالات لجمع تبرعات نقدية في المساجد وهناك أخطاء فردية من المندوبين، وبصراحة هناك ظاهرة منتشرة بين المواطنين والمقيمين وهي عدم هيبة القانون، ويجب على هيئات المجتمع المدني نشر الثقافة القانونية، وقد بدأ الناس بالفعل الحرص على معرفة القانون وكيفية تطبيقه، حتى في الوزارة أصبح الأمر مختلفا والكل على دراية بالقوانين، فمع تطبيق القانون نطمئن جميعا، والدليل على ذلك ما حدث في العمل الخيري من زيادة في التبرعات بعد تطبيق القانون.

أين أصبح ملف المساعدات الاجتماعية؟

● قانون المساعدات الاجتماعية لم أكن أتوقع أن أراه بالكويت، فحجم المخالفات والمديونيات والتقاضي بالملايين دون وجه حق، وهو ما دفعنا الى الإسراع بتعديل قانون المساعدات وميكنة خدماتها والربط الآلي مع الجهات المعنية، وهذا، إن شاء الله، سيدخل حيز التنفيذ الكامل في الربع الأخير من هذا العام، واللجنة المكلفة بفحص وتدقيق ملفات المساعدات الاجتماعية مستمرة في عملها، لأنه مال عام وقد أقسمنا على المحافظة على هذه الأموال، وكل من يتقاضى مالا دون وجه حق سيحاسب وعليه اعادة المبالغ، مشيرة الى ان العمل بميكنة خدمات القطاع سيضع حدا لأي تجاوز لاسيما بعد الربط مع كافة الجهات المعنية.

كيف يمكن أن يتقاضى أشخاص مساعدات من جهتين، خاصة أن من بين المستندات المطلوبة براءة من الجهة التي من الممكن أن تمنح مساعدات، كما حصل مع 700 طالب يتلقون مساعدات مالية من جهتين؟

● للأسف، منهم طلبة مفصولون وموظفون ومتخرجون من الجامعات والمعاهد وذلك لسببين أساسيين هما تزوير المستندات وتقاعس بعض الموظفين، أولا كانت الوزارة لا تدقق، ولدينا قانون فلماذا لا يكون هناك ربط آلي بين الجهات المعنية، كما أن الوزارة للأسف لم تكن تطلب المستندات التي تؤكد عدم تلقي طالب المساعدة راتبا أو مساعدة من أي جهة اخرى. وهناك حالات من التحايل على القانون، فمثلا احد الأشخاص لديه 9 بنات «مطلقات» وقد قمنا بإحضار سجلاتهن الخاصة بالداخلية، وتبين أنهن موجودات خارج الكويت، وهذا الأمر تحايل على القانون، وتلك المساعدات يتم صرفها يوم 20 من الشهر، واللجنة المكلفة بالتدقيق في الملفات شهريا تقوم بإيقاف اعداد ممن يتقاضون المساعدات دون وجه حق ونقوم باستدعائهم ونطلب منهم إعادة الأموال وفي حال عدم الاستجابة يحالون الى الجهات القضائية، لأن هذه المديونيات أموال عامة.

قضينا على 85٪ من مظاهر الفساد وأغلقنا 60٪ من أفرع الجمعيات الخيرية المخالفة

تعرضت للاستجواب مرتين، ما الفرق بين الأول والثاني؟

● الاستجوابات «بتعلم»، وبالنسبة لي فالأول علمني درسا والثاني منحني قوة، والاستجوابات والأسئلة البرلمانية فتحت لي خطوطا، فعندما تناقش تلك الموضوعات تعرف بعض السلبيات مثل أن الموظفين ليس لديهم لوائح للعمل، وفي النهاية على الرغم من أن تلك الاستجوابات ثقيلة وتأخذ وقتا إلا أنها مثل شخص يقوم بوضع كشاف على بيتك لتعرف العيوب. وأهم من ذلك أن في الاستجوابين المطروحين لم تكن هناك إدانة مالية أو فساد مالي، وبالنسبة لي هذا شرف كبير.

تم طرح سؤال برلماني خاص بالشراء المباشر للجمعيات التعاونية من المزارعين، مع العلم أن القرار صادر منذ عام 2014؟

● على الرغم من ذلك فتلك الأسئلة توضح بعض الثغرات وجار دراسة «إلغاء القرار» وسيصدر قرار آخر أفضل منه للمزارع والمستهلك بإذن الله خلال هذا الأسبوع، وأنا أقبل أي نقد يكون بعيدا عن التجريح والتشكيك، خاصة عندما يكون من شخص مسؤول، لكن لا أقبل النقد الذي يعتمد على التشكيك دون بيّنة، وليست لدي مشكلة في النقد البعيد عن التجريح، وهناك بعض القرارات التي أصدرها مسؤولون من قناعاتهم واجتهادهم وأتحملها كوزيرة ولكن لست أنا من أصدرها.

هل لديك نية للترشح في الانتخابات المقبلة؟

● لست في وارد ذلك ولا أفكر.

هل ستقبلين إذا عُرضت عليك الوزارة مرة اخرى؟

● «الحين تعبت»، لكن لكل حادث حديث، طوال الأسبوع اجتماعات مع مسؤولين، والآن أنا بدأت في «العد التنازلي» وأحرص على غلق جميع الأبواب التي قمت بفتحها، واذا قمنا بإغلاق تلك الأبواب وانتهينا منها وأحكمنا اللوائح والقوانين وتم وضعها بنظام آلي، واستطعت تطويق الفساد الموجود عبر الأنظمة والقوانين أستطيع بفضل الله القول إننا قضينا على 85٪ من مظاهر الفساد.

هناك خبر نشر في «الأنباء» نقلا عن وكالة الأنباء الفرنسية حول زيارة نائب وزير الخارجية الهندي للكويت والسعودية لمناقشة قضايا متعلقة بالعمالة الهندية؟

● نحن نتعاون مع الخارجية، وقدمنا لهم كافة البيانات والخارجية استدعت القنصل، وحدث اتصال بين نائب وزير الخارجية السفير خالد الجارالله ونظيره الهندي وتم التعامل مع الموضوع. والجالية الهندية بالكويت عددها كبير ولم يصل عدد الشكاوى المتعلقة بها الى 1٪ وهو ما يعني أنهم يعيشون أوضاعا مستقرة ومطمئنين بالكويت، ولم ترد لنا حالة واحدة كما قيل عن جوع أو عطش.

الهيئة العامة للقوى العاملة منذ عام أو أكثر وهي دون مدير عام؟

● في الفترة الأخيرة نحن نتحدث عن الدمج، وأنا شخصيا أحترم قرار مجلس الوزراء، ولماذا أكلف الدولة وأعين، وعند الدمج يصبح هناك وكيلان، وبعد انتهائه نختار المدير، كما قمنا بإعطاء الجميع الفرصة لإثبات أنفسهم، وهذا الاختيار تأخر في الحقيقة إلا أنه لم يؤثر على سير العمل وبيئة الأعمال. ولذلك أرى أنه في المكانين لابد من إيقاف التعيينات حتى نحسم أمر الدمج، وخلال أقل من شهر ستتبلور الرؤية ويكون هناك قرار بذلك واللجان في مجلس الوزراء طلبت التقرير وسيتم رفعها لها.

ما الجديد بالنسبة للقرارات المتعلقة بهيئة القوى العاملة؟

● إن شاء الله ستكون هناك أمور تطويرية من بداية شهر اكتوبر، ونحن نعمل على الأنظمة وتطويرها وسيكون هناك تحسين خلال الفترة المقبلة.

بعض مباني الهيئة الخاصة ببعض الإدارات متهالكة كما في الفروانية وحولي؟

● بالفعل حصلنا على بعض الأماكن ولكن قمت بإيقافها لأنه في حالة الدمج فجميع الإدارات ستذهب إلى مكان كبير.

ماذا عن الأعطال الدائمة في نظام